Dirasat: Human and Social Sciences, Volume 53, No. 3, 2026, 7476

Deanship of Scientific Research

Qatari Mediation Diplomacy … Opportunities and Challenges

Nairy Abdullah Na'eem*

Department of Information Systems Management, University of Information Technology and Communications, College of Business Informatics, Baghdad, Iraq

Received: 21/4/2024
Revised: 15/5/2024
Accepted: 23/10/2024
Published online: 1/10/2025

* *Corresponding author:*
asst.lecturer.nairi1995@uoitc.edu.iq

Citation: Na'eem, N. A. (2025). Qatari Mediation Diplomacy … Opportunities and Challenges. *Dirasat: Human and Social Sciences*, *53*(3), 7476. https://doi.org/10.35516/Hum.2025.7476

© 2026 DSR Publishers/ The University of Jordan.

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Abstract

Objective: The study aims to explore the development of the concept of mediation diplomacy and highlight Qatar's role in employing mediation diplomacy to resolve regional conflicts.

Methods: The study utilized the historical approach to review the evolution of states and historical events, as well as the descriptive-analytical approach to describe inter-state relations and interpret prevailing circumstances. Additionally, the inductive-realistic approach was employed to analyze the political landscape and derive objective scientific results that could improve the political performance of states.

Results: The findings revealed the success of Qatar's diplomatic efforts in managing international crises, strengthening regional relations, facilitating negotiations with conflicting parties, achieving shared regional interests, building economic partnerships, and securing global energy markets.

Conclusions: The study concluded that Qatar has successfully established itself as a key player in the Middle East, the Arab region, and the world. This achievement is attributed to Qatar's effective foreign policy and its influence on regional and global issues, coupled with active soft diplomacy that enables it to impact conflicting parties. These efforts have positively reflected on Qatar's global standing and the Arab region, enhancing Qatar's acceptance on the international stage.

Keywords: Qatar; soft power; preventing diplomacy; mediation; good offices; Qatari foreign policy

دبلوماسية الوساطة القطرية .. الفرص والتحديات

نايري عبدالله نعيم*

قسم إدارة أنظمة المعلوماتية، كلية معلوماتية الاعمال، جامعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بغداد، العراق

ملخّص

الأهداف: هدفت الدراسة إلى معرفة تطور مفهوم دبلوماسية الوساطة، وإظهار دور قطر واستخدامها لدبلوماسية الوساطة لحل النزاعات في المنطقة.

المنهجية: استخدمت الدراسة المنهج التاريخي الذي يستعرض تاريخ تطور الدول ومجريات الأحداث التاريخية, وكذلك المنهج التحليلي الوصفي الذي يقوم بتوصيف العلاقات ما بين الدول وتفسير الظروف القائمة بينهما,وكذلك المنهج الاستقرائي _ الواقعي الذي يقوم على دراسة الواقع السياسي واستقرائه لغرض الحصول على نتائج علمية موضوعية تعمل على تصحيح الأداء السياسي للدول.

النتائج: بينت الدراسة نجاح جهود الدبلوماسية القطرية في إدارة الأزمات الدولية، وتعزيز العلاقات الإقليمية، والمفاوضات مع الأطراف المتنازعة، وتحقيق المصلحة الإقليمية المشتركة، وبناء الشراكات الاقتصادية، وتأمين أسواق الطاقة العالمية.

الخلاصة: خلصت الدراسة إلى أن قطر نجحت في تأثير دور محوري في الشرق الأوسط والمنطقة العربية والعالم أجمع؛ وذلك لامتلاك قطر سياسة خارجية وأدوات تأثير على القضايا الإقليمية والعالمية، فضلاً عن دبلوماسية نشطة وناعمة قادرة على التأثير على الأطراف المتنازعة، مما انعكس ذلك بشكل إيجابي على قطر والمنطقة العربية، وجعل منها دولة مقبولة في العالم.

كلمات مفتاحية: قطر، القوة الناعمة، الدبلوماسية الوقائية، الوساطة، المساعي الحميدة، السياسة الخارجية القطرية.

المقدمة

تعد قطر إحدى الدول الإقليمية الفاعلة والمؤثرة في المحيط الدولي والإقليمي والعربي، إذ تقع قطر في شبه الجزيرة العربية في جنوب غرب آسيا، وهي دولة عربية خليجية مطلة على الخليج العربي وعاصمتها الدوحة، وقد شهدت قطر منذ العام 1995 تحولا ديمقراطيا كبيرا في سياستها الخارجية، إذ تبنت منهج دبلوماسية الوساطة (الوقائية) والمساعي الحميدة، وسياسة خارجية مستقلة ومحايدة، وذلك لغرض إحلال السلام بالمنطقة. فضلاً عن ذلك، تشهد المنطقة العربية توترات ما بين القوى الإقليمية المؤثرة بالمنطقة، وكل ذلك أدى إلى بروز قطر كدولة وساطة تعمل على حل النزاعات والصراعات بالطرائق السلمية والقانونية استنادا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

أهمية البحث: تأتي أهمية البحث من كونها توضح أهمية العلاقات السلمية ما بين الدول عن طريق توضيح دور الوساطة القطرية ودبلوماسيتها الناعمة التي يمكن من خلالها مساعدة الدول والأنظمة السياسية في تبني دبلوماسية مماثلة لها واتخاذ قرارات سلمية قادرة على إحلال السلام والأمن في العالم.

هدف البحث: يهدف البحث إلى معرفة تطور مفهوم دبلوماسية الوساطة، وإظهار دور قطر واستخدامها لدبلوماسية الوساطة لحل النزاعات في المنطقة، وكذلك إبراز دور سياستها الخارجية المرنة والمحايدة والمستقلة في تعاملها مع دول المنطقة العربية ودول الجوار الإقليمي والعالم، ومعرفة التحديات التي تواجه الدبلوماسية القطرية.

مشكلة البحث: ينطلق البحث من مشكلة مفادها أنه في ظل التوترات التي يشهدها المحيط الإقليمي والعالم بشكل عام، والمنطقة العربية وقطر بشكل خاص، هل استطاعت قطر أن تنجح في تبني دبلوماسية الوساطة، ونهج المساعي الحميدة في حل النزاعات الإقليمية والعربية؟. ومن هذا التساؤل تنطلق عدة أسئلة وهي كالآتي:

1_ ما الأهداف التي تبتغي قطر تحقيقها عن طريق دبلوماسيتها الوقائية؟

2_ ما مستقبل دبلوماسية الوساطة القطرية؟

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها أن لدولة قطر دورا فاعلا ومؤثرا في المنطقة العربية والمحيط الدولي والإقليمي، وهي تسعى جاهدة لتطوير سياستها الخارجية واستخدام القوة الناعمة، وتبني نهج الحوار الإيجابي والمساعي الحميدة ودبلوماسية الوساطة لغرض إحلال السلام في المنطقة، وحل النزاعات وفق أحكام القانون الدولي، وميثاق الأمم المتحدة.

منهجية البحث: استعانت الباحثة بالمنهج التاريخي لغرض معرفة التطور التاريخي لدبلوماسية قطر وطبيعة تلك الوساطة، ومعرفة التحول الديمقراطي لسياستها الخارجية طوال الفترة التاريخية السابقة، إذ يستند المنهج التاريخي إلى الأحداث التاريخية لغرض فهم الحاضر والمستقبل، فضلاً عن ذلك لا يمكن فهم وإدراك أي ظاهرة سياسية إلا بالرجوع إلى جذورها التاريخية وتطورها سواء كان سلبيا أم إيجابيا؛ لأن كل ذلك يؤدي إلى وضع واستنتاج أفكار ورؤى جديدة قادرة على تصحيح الواقع السياسي. وكذلك تم استخدام منهج التحليلي الوصفي الذي يساعد على توصيف العلاقات ما بين الدول وتفسير الوضع القائم بينهم. وكذلك تم استخدام المنهج الاستقرائي _ الواقعي الذي يساعد على دراسة الواقع السياسي واستقرائه وفق الحقائق القائمة لغرض الحصول على نتائج علمية وموضوعية تعمل على تصحيح الأداء السياسي للدول.

هيكلية البحث: تم تقسيم البحث إلى ثلاثة مباحث، فضلاً عن المقدمة والخاتمة والاستنتاجات، إذ تناول المبحث الأول مفهوم دبلوماسية الوساطة وتطورها، أما المبحث الثاني فقد تناول طبيعة دبلوماسية الوساطة القطرية، أما المبحث الثالث والأخير فقد تناول فرص وتحديات الوساطة القطرية, فضلاً عن دراسة مستقبل الوساطة القطرية.

المبحث الأول: مفهوم دبلوماسية الوساطة وتطورها

تعد الوساطة من أهم الظواهر التي انتشرت عبر التاريخ، إذ تعمل الوساطة على تسهيل عملية التفاوض عن طريق طرف محايد يحظى بمصداقية وثقة الأطراف المتنازعة لغرض الوصول إلى تسوية مرضية لجميع الأطراف المتنازعة. وسنتناول في هذا المبحث تعريف الوساطة عن طريق تقسيم المبحث إلى مطلبين: فقد عمدنا في المطلب الأول تعريف الوساطة، أما المطلب الثاني فقد تناولنا تاريخ تطور دبلوماسية الوساطة.

المطلب الأول: تعريف الوساطة

الوساطة: هي عملية إدارة الصراع أو النزاع ما بين دولتين متصارعتين تقوم به دولة معينة أو فرد أو منظمة أو جماعة لغرض تغيير سلوك ومدركات الأطراف المتنازعة دون اللجوء إلى القوة (Bercovitc,1992,p67). كما تعرف الوساطة أيضا بأنها عملية يقوم بها طرف ثالث أو دولة ثالثة ترغب في حل النزاعات ما بين الدول المتنازعة لغرض الوصول إلى تسوية مرضية لجميع الأطراف(Hopamann,1996,p230). كما تعرف الوساطة بأنها وسيلة لتسوية النزاعات الدولية بالطرق السلمية عن طريق مشاركة دولة ثالثة أو فرد أو منظمة أو مجموعة غير ذات صفة في مفاوضات الدول المتنازعة (Darwin,1972,P83). وكذلك تعرف بأنها عملية ودية تقوم بها دولة ثالثة لغرض حل النزاع القائم بين الدولتين (الخزرجي,2005,ص259). للوساطة مميزات وخصائص هي كالآتي:

1_ الوساطة محددة من حيث الأسلوب والسياق، إذ إن هنالك متغيرات مشتركة يمكن أن تستخدم في أنواع معينة من النزاعات أو الصراعات.

2_ سلوك الوسيط وأدواره تتباين حسب الوضع، على الرغم من أنه لا توجد هنالك مجموعات محددة من الأصناف التي يمكن تطبيقها من وضع إلى آخر (Bercovitch,1991,P4).

3_ تتسم الوساطة بعدم التميز مع جميع الأطراف المتنازعة في كل الأوقات؛ وذلك لغرض نجاح عملية الوساطة (William,1995,P21).

4_ يتمتع الوسيط بنفوذ ومكانة عالية في حل الصراعات في المجتمع الدولي.

5_ تتسم الوساطة بالعدالة والإنصاف والوصول إلى حل وسط في النزاع، أي بمعنى التنازل المتبادل (Cohen,1996,p1113).

6 _ تتسم الوساطة بأنها طوعية (اختيارية) تتم عن طريق رغبة الدولة واقتناعها بحل النزاع ما بين الدول المتنازعة، وكذلك الدولة المتنازعة لها مطلق الحرية بالموافقة على الوساطة أو رفضها إذا كان الحل الذي اقترحته الدولة الوسيطة غير ملائم لأهداف الأطراف المتنازعة، وهذا الأمر يعد غير مخالف للقانون الدولي (العطية,1995,ص430). وفي الوقت نفسه يختلف التفاوض مع الوساطة، إذ يتطلب التفاوض مواجهة مباشرة ما بين الطرفين دون دخول الطرف الثالث. كما تختلف الوساطة عن المساعي الحميدة، إذ تقوم الدولة في المساعي الحميدة على التقريب ما بين الأطراف المتنازعة، وحثهم على حل النزاع أو الصراع دون أن تشترك الدولة في ذلك. أما في الوساطة فقد تقوم الدولة بحل النزاع وتقديم الحلول المناسبة لأطراف النزاع لغرض حل الخلاف القائم بينهم، هذا يعني الدولة في الوساطة تشترك في المفاوضات ما بين الأطراف المتنازعة، وتقترح الحلول المناسبة، أما في المساعي الحميدة فلا تشترك بذلك. وفي الوقت نفسه تتشابه الوساطة مع المساعي الحميدة لكون الاثنين عملية ودية تعمل على التقريب ما بين الدول المتنازعة. وقد تتشابه وتختلف الوساطة مع العديد من المفاهيم الدبلوماسية ولا سيما المساعي الحميدة والتحكيم والتفاوض، إذ يتشابه التفاوض مع الوساطة، فيعرف التفاوض بأنه عملية تقدم فيها حلول واقتراحات واضحة ومفهومة لغرض الوصول إلى اتفاقات متماثلة أو تحقيق مصلحة مشتركة عندما تكون المصالح متضاربة. ومثالا على ذلك وساطة الولايات المتحدة الأمريكية في المحادثات العربية الإسرائيلية، إذ تدخلت الولايات المتحدة الأمريكية كطرف ثالث (وسيط) في المحادثات (Charles,1964,p4) . بنفس الوقت يختلف التفاوض مع الوساطة، إذ يتطلب التفاوض مواجهة مباشرة ما بين الطرفين دون دخول الطرف الثالث. كما تختلف الوساطة عن المساعي الحميدة، إذ تقوم الدولة في المساعي الحميدة على التقريب ما بين الأطراف المتنازعة وحثهم على حل النزاع أو الصراع دون أن تشترك الدولة في ذلك. أما في الوساطة فقد تقوم الدولة بحل النزاع وتقديم الحلول المناسبة لأطراف النزاع لغرض حل الخلاف القائم بينهم، هذا يعني الدولة في الوساطة تشترك في المفاوضات ما بين الأطراف المتنازعة وتقترح الحلول المناسبة، أما في المساعي الحميدة لا تشترك بذلك. وبنفس الوقت تتشابه الوساطة مع المساعي الحميدة لكون الاثنين عملية ودية تعمل على التقريب ما بين الدول المتنازعة (نتيل،2014،ص41). أما بالنسبة إلى التحكيم، فهنالك تشابه ما بين التحكيم والوساطة، إذ يعني التحكيم إحدى الوسائل البديلة عن القضاء لتسوية المنازعات الدولية سواء كانت تلك المنازعات بين الدول بعضها مع بعض أو بين الدولة من جانب أو الأفراد من جانب آخر أو بين الأفراد بعضهم بعض، إذ إن من النادر جدا أن نجد عقدا دوليا لا يتضمن شروط التحكيم لتسوية المنازعات الناشئة عن هذا العقد (القاضي،2002،ص88). وبنفس الوقت هنالك اختلاف ما بين التحكيم والوساطة، إذ يأخذ التحكيم في أغلب الأحيان منحنى قانوني دولي أما الوساطة فتأخذ جانبا سياسيا دوليا وهنا يكمن الفرق (رضوان، 2021،ص5434).

ووفقاً لما سبق يمكن أن نعرف الوساطة بأنها وسيلة سلمية يقوم بها طرف ثالث (وسيط) لغرض حل النزاع أو الصراع ما بين الطرفين بطريقة سلمية تحول دون نشوء الحرب.

المطلب الثاني: تاريخ تطور مفهوم دبلوماسية الوساطة

يرتبط تاريخ نشأة الدبلوماسية بتاريخ نشأة الجماعات البشرية، فهي ظاهرة قديمة بقدم المجتمعات وتاريخ نشأة العلاقات ما بين الدول، إذ عرفت البشرية العلاقات الدبلوماسية منذ مرحلة ما قبل الميلاد، ونتيجة التطور الذي تشهده العلاقات الدولية أصبحت الدبلوماسية وسيلة مهمة في تنفيذ السياسة الخارجية للدول ووسيلة لتحقيق مصالحها وحماية موطنها وتحقيق مصالحهم ورعايتهم في الخارج (وفاء,2021،ص129). وعلى الرغم من أن الدبلوماسية قديمة وبقدم المجتمعات والعلاقات ما بين الدول إلا أنها متنوعة بتنوع العلاقات الدولية وأطراف العلاقة الدولية، إذ إنها تأخذ الجانب الذي ترغب به إدارة العلاقات الدولية، فالدبلوماسية تمثل إحدى الوظائف السياسية للدولة، وتتم ممارستها عن طريق البعثات الدبلوماسية الدائمة أو عن طريق البعثات الدبلوماسية المتعددة الأطراف أو البعثات الخاصة، فضلاً عن ذلك تشمل الدبلوماسية العلاقات ما بين الدول، وكذلك العلاقات ما بين الدول والمنظمات الدولية أو ما بين المنظمات الدولية نفسها (قسمية,2021,ص274). كما أكدت الدراسات التاريخية على وجود علاقات دبلوماسية ما بين الإمبراطوريات والدول القديمة في وقت السلم والحرب منذ المدة (3000_3500) قبل الميلاد، ويتم ذلك عن طريق مبعوثين دبلوماسيين كما هو سائد حالياً. وأول من طبق هذا النظام الدولة الآشورية والدولة الحبشية ودول مصر القديمة ولا سيما دول مصر القديمة, إذ قامت بإرسال مبعوثيها إلى الحيثيين, وعد ذلك أول توازن دولي في الشرق الأدنى ومثال على ذلك عقد معاهدة اللؤلؤة أو معاهدة هوزبليت أو معاهدة قادش التي عدت

أول معاهدة دولية مكتوبة في تاريخ البشرية، إذ أنهت النزاع الطويل مع الحيثيين، كما تضمنت عدة مبادئ وأهمها إقامة علاقات ودية ما بين الدول، وإشاعة ثقافة السلام والحوار الإيجابي القائم على ضمان حرمة أراضي الدولتين وتجديد التحالف والدفاع المشترك، وإرسال المبعوثين الدبلوماسيين والاعتراف بمراكزهم الدبلوماسية، وقد عدت هذه المعاهدة نموذجا متبعا في صياغة المعاهدات والاتفاقيات؛ وذلك بسبب ما تتضمنه من مقدمات ومتن وخاتمة (حجاج،2014,ص17_ص18). وكذلك الإغريق طبقوا نظام التمثيل الدبلوماسي في علاقاتهم وحل خلافاتهم وطبقوا قواعد عامة لغرض تنظيم العلاقات الدبلوماسية ما بين دويلاتهم، ووضعوا المبادئ الأساسية للدبلوماسية ومنها إرسال السفراء والمبعوثين الدبلوماسيين وحماية الأجانب وتوفير الحماية الدبلوماسية للسفراء والمبتعثين فضلاً عن عقد المؤتمرات الإقليمية ولا سيما المؤتمرات الامفكتونية, وقد عد أول مجلس أمفكتوني أول شكل من أشكال المنظمات الدولية (الشامي،2007,ص68_ص73). وكذلك في الدولة الإسلامية فقد كان الرسول- عليه الصلاة والسلام- يرسل ويستقبل الوفود والمبعوثين إلى الملوك ورؤساء القبائل، ويبلغهم الرسالة الإسلامية الخالدة، والدخول إلى الإسلام، ويؤمن لهم الحصانة والحماية، وهذا يعني أن الإسلام مارس الدبلوماسية ما بين المسلمين وغير المسلمين وإرساء قواعد الحصانة والحماية للمبعوثين الدبلوماسيين قبل وبعد ظهور الشريعة الإسلامية على غرار المجتمعات الأوروبية. وعلاوة على ذلك، فقد بقيت الدبلوماسية في عهد الخلفاء الراشدين وسيلة لتوثيق العلاقات ما بين المسلمين وغير المسلمين وفي الوقت نفسه أداة لحل الخلافات والنزاع فيما بينهم (عزاوي،2016,ص21_ص35). ووفقا لما سبق فإن العلاقات الدبلوماسية الدولية ليست وليدة مؤتمر ويستفاليا عام 1648, وإنما قديمة بقدم الجماعات البشرية والحضارات القديمة الإسلامية والإغريقية والمصرية، فضلا عن ذلك معاهدة ويستفاليا أصبحت نقطة تحول في تاريخ العلاقات الدبلوماسية وتنظيم العلاقات السياسية الدولية وأنهت الصراع الديني والطائفي والمذهبي في أوربا ووضعت الحد لحروب استمرت 30 عاما ورسخت مبدأ التمثيل الدبلوماسي الدائم, وأصبحت عهدا جديدا للعلاقات الدولية والدبلوماسية (جمال,2021,ص53_ص55). وتوسعت الدبلوماسية بشكل كبير فأصبح دور الدبلوماسي لا يقتصر على التفاوض وتمثيل دولته، وإنما يتابع مجريات وأخبار وأمور الدولة الموفد إليها والتعرف إلى تاريخها ومعالمها الجغرافية ومواردها الطبيعة والصناعية والاستراتيجية، ورفد دولته بالمعلومات المهمة عن الدولة الموفد إليها. وبعد معاهدة ويستفاليا 1648 والثورة الفرنسية 1913 والتطور الاقتصادي في أوروبا دخلت العلاقات الدولية الدبلوماسية مرحلة جديدة وضعت حدا للعزلة الدولية، وأكدت على ضرورة وضع تنظيم دولي ينظم العلاقات ما بين الدول (عمران،2014,ص18). وينبغي التذكير التحيز لا يعني الحياد ولا يجوز لكل مسؤول في الأمم المتحدة أن يكون حياديا في المسائل الأخلاقية، وأن يعملوا على تحقيق السلام والأمن الدوليين. كما لا تقتصر الوساطة على الدول العظمى والكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وروسيا والصين والدول الأوروبية، وإنما يحق للدول المتوسطة أو الصغرى العمل بالوساطة ومثال على ذلك وساطة الجزائر ومصر لتسوية النزاع لحدودي ما بين العراق وإيران عام 1975 والوصول إلى اتفاق سمي باتفاق الجزائر. وكذلك وساطة الجزائر لحل الخلاف ما بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران بشأن الرهائن الأمريكية. كما يحق للمنظمات الدولية أو غير الحكومية العمل بالوساطة على سبيل المثال قيام منظمة الدول الأفريقية بدور الوسيط في النزاع الحدودي ما بين المغرب والجزائر المتعلق بالصحراء الغربية في المدة (1962_1970)، وينبغي التذكير أيضا أن الوساطة ذكرت بالقرآن الكريم في قوله تعالى " وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما ", سورة الحجرات الآية (9). إذ جاءت هذه السورة المباركة بمعنى الوسط. إذ يحبذ المسلمون طريقا وسطاً للجماعة أو حل الخلاف بين المسلمين (حمدان,2003,ص26_ص29). وكذلك الوساطة التي قام بها مؤتمر كنائس عموم أفريقيا ومجلس الكنائس العالمي في إنهاء الحرب الأهلية السودانية الثانية وتوقيع اتفاقية أدبس بابا 1972 وإدراج نصوصها في الدستور السوداني (Assefa,2008,p25).

المبحث الثاني: طبيعة دبلوماسية الوساطة القطرية

تعد دولة قطر إحدى الدول الخليجية المؤثرة في المنطقة العربية، وكذلك أهم الدول الفاعلة على الساحة الإقليمية والدولية، إذ شهدت دولة قطر منذ أن تولى الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني ثم تولى الحكم ابنه الشيخ تميم بن حمد بن خليفة آل ثاني في الفترة (1995_2013) تحولا كبيرا في دبلوماسيتها وسياستها الخارجية، إذ تبنت قطر دبلوماسية الوساطة والمساعي الحميدة والقوة الناعمة في سياستها الخارجية، وكل ذلك أدى إلى بروز قطر كدولة خليجية فاعلة ومؤثرة وحاضرة في العديد من مبادرات حفظ السلام، وحل النزاعات في العالم. وسنتناول في ذلك المبحث طبيعة دبلوماسية الوساطة القطرية عن طريق تقسيمه إلى ثلاثة مطالب، إذ تناولنا في المطلب الأول: مقومات وعوامل نجاح الدبلوماسية القطرية، أما المطلب الثاني فتناولنا فيه أهداف ودوافع تعزيز دور الدبلوماسية القطرية في العالم.

المطلب الأول: مقومات وعوامل نجاح الدبلوماسية القطرية

1_ العامل الاقتصادي: الذي يمثل بامتلاك قطر ثلث أكبر احتياطي في العالم من الغاز الطبيعي المسال، إذ استخدمت قطر سياسات وخططاً واستراتيجية، وعملت على خلق سياسات توازن لغرض تفعيل احتياط الغاز الطبيعي المسال وحمايته واستثماره بالشكل الصحيح، وقد تطورت تلك الخطط في فترة تولي الشيخ حمد آل ثاني الحكم في قطر في الفترة (1995_2013)، فضلاً عن ذلك الحجم السكاني الصغير لدولة قطر منح لدولة قطر حرية المناورة وحررها من القيود والضغوط الاجتماعية والاقتصادية التي تعاني منها الدول المجاورة لقطر ووضعها في خارطة التأثير في المنطقة العربية، وجعلها مؤثراً إقليميا في العالم (كريستيان,2014).

2_ العامل التاريخي والسياسي لدولة قطر: ظهرت قطر كدولة أو إمارة مستقلة في العام 1868 وذلك بعد سلسلة من اتفاقيات السلام والهدنة البحرية التي وقعتها إمارات الخليج العربي والمملكة المتحدة، إذ وقع الشيخ محمد بن ثاني باعتباره أميراً لدولة قطر، وبعد ذلك بداية لحكم أسرة آل ثاني باعتبارهم حكاماً لقطر، وبداية مرحلة تاريخية جديدة (الشلق,2006,ص89). ومنذ النصف الثاني من القرن العشرين تولى الشيخ علي بن عبدالله ال ثاني الحكم في قطر في الفترة (1949_1960), ثم ابنه الشيخ أحمد بن علي ال ثاني (1960_1972)، وبعده الشيخ خليفة بن حمد ال ثاني (1972_1995)، وقد حدثت تغييرات كبيرة في قطر، إذ انفتحت قطر على معطيات التكنولوجيا والحضارة الحديثة في شتى المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وإصدار العديد من القوانين واللوائح المهمة في تغير وتطوير الإدارة العامة في قطر وإعداد سياسات عامة تقوم على أساس خطط شاملة لغرض النهوض الاجتماعي والثقافي والاجتماعي والإداري والاقتصادي(العبدالله,2022,ص375_ص379).

3_ العامل الجغرافي: تقع قطر في جنوب شرق الجزيرة العربية، وتمتد داخل الخليج العربي على شكل شبه جزيرة محاطة بسواحل ذات خلجان عديدة، وترتبط حدودها البرية بالمملكة العربية السعودية جنوبا، أما حدودها البحرية فتقابل الإمارات العربية المتحدة شرقا والبحرين غربا. كما تفصل مياه الخليج العربي قطر عن إيران الواقعة على الضفة الشرقية للخليج العربي، وتبلغ مساحتها 11437 كم^2، وكل تلك المميزات الجغرافية جعلت قطر محورا ونقطة ارتكاز رئيسة تتحكم بدول الخليج موصلاته البحرية والبرية (سليمان,2022,ص3).

4_ العامل الشخصي: القيادة البراغماتية والتعامل بمبدأ الواقعية السياسية والعقلية الاقتصادية الاستثمارية الذي تمثل بوصول الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني إلى الحكم في قطر، ودوره في رسم المنطلق الداخلي للحكم ورسم خارطة المشهد السياسي القطري واتباع نهج انفتاحي على دول المنطقة وتجديد وتغير المشهد السياسي ولا سيما وضع المهندس حمد بن جاسم آل ثاني رئيسا للوزراء منذ الفترة (2007_2013)، فضلا عن الطموح الكبير الذي سعى إليه أمراء قطر لغرض تحقيق استقلال كامل للدولة والدفاع عن مصالحها الوطنية، ومن ثم انعكس ذلك التوجه على السياسة الخارجية والدبلوماسية القطرية (عبدالله،2014,ص15_ص16).

5_ العامل الإعلامي: الدور الإعلامي القطري المتمثل بإنشاء قناة الجزيرة الفضائية في العام 1996، إذ أصدر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير قطر مرسوما أميريا بناء على توصية من مجلس الشورى القطري ينص على تأسيس قناة فضائية قطرية، بتمويل مالي حكومي يقدر ب 500 مليون قطري، وبرئاسة الشيخ حمد بن خليفة. كما كان لقناة الجزيرة الدور الفعال والنشط بنقل الصورة الإيجابية لدولة قطر فضلا عن نقلها المباشر لأحداث العالم المتمثلة بالندوات والمؤتمرات والمناقشات ووثائق وتحليلات سياسية وخطابات والرياضة والاقتصاد ومشكلات العالم كافة. أما هدفها الأساسي فهو منح قطر مكانة خليجية وإقليمية ودولية مقبولة، وكل ذلك انعكس على السياسة الخارجية والدبلوماسية القطرية بشكل إيجابي على المستوى الإقليمي والدولي. وعلى الرغم من التطور الإعلامي الذي وصلت إليه قطر، غير أنه هنالك خطوط حمراء لا تتجاوزها قناة الجزيرة الفضائية، وهي عدم انتقاد أسرة آل ثاني، وكذلك عدم نقل أخبار الأوضاع الاجتماعية لدولة قطر. وينبغي التذكير بأن الحكومة القطرية لحد الآن هي من توفر الدعم المالي للقناة على الرغم من محاولات القناة بتحقيق الاستقلال المالي، وتنوع مصادر دخلها المالي غير أنها لم تستطع، وبقيت تحصل الدعم من الحكومة القطرية (عبدالله،2012,ص61_ ص66).

المطلب الثاني: أهداف ودو افع دورالدبلوماسية القطرية في العالم

هنالك أهداف وغايات ودوافع تسعى قطر إلى تحقيقها من خلال دبلوماسية الوساطة والقوة الناعمة في إدارة علاقاتها الخارجية وهي كالآتي:

1_ استقرار أسواق الطاقة: هيمنت قطر منذ مدة طويلة على سوق الغاز الطبيعي المسال، فإذا رجعنا إلى تاريخ سياسات الطاقة نجد أن قطر مرادف للغاز الطبيعي المسال، إذ إن إمدادات الغاز الضخمة تأتي من حقل الشمال في قطر وهو أكبر حقل للغاز الذي اكتشف في العام 1971 تلك الميزة الجيولوجية جعلت قطر تؤثر دورا مهما في السياسية الدولية، فضلاً عن وصول الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني إلى الحكم وعبد الله بن حمد العطية وزير الطاقة والصناعة الذي عمل على تنمية حقل الشمال والاعتماد على استشارة الشركات الأجنبية الكبرى المتخصصة بالنفط والغاز؛ وذلك لأن قطر في تلك الفترة كانت بحاجة إلى شركاء لغرض البدء بصناعة الغاز الطبيعي المسال، ولأن إنشاء البنى التحتية مكلف جدا. لذلك كانت قطر بحاجة ضرورية للشركات الأجنبية لغرض توفير التمويل اللازم للاستثمار في البنى التحتية وتوفير المستلزمات الضرورية للغاز(ABI_AAD,1998,P2). وقد ازداد الطلب على الغاز وبدأ ينمو في منطقة شرق آسيا في كل من اليابان تايوان واليابان وكوريا الجنوبية واليابان، إذ بدأت اليابان بتوفير وتزويد المتطلبات الرئيسية للغاز بما في ذلك اليابان وفي عام 1997، انطلقت أولى شحنة للغاز الطبيعي المسال المستخرج من حقل غاز الشمال القطري إلى اليابان. وعلاوة على ذلك، سخرت قطر إمكاناتها الاقتصادية والمالية لوزير هذه الصناعة، وتحقيق التقارب في أسواق الطاقة الأوروبية والآسيوية لغرض الهيمنة على أسواق الطاقة العالمية، وبذلك أصبحت قطر أكبر مورد للغاز الطبيعي في العالم والدولة المهيمنة على هذا القطاع الطبيعي (Dargin,2007,p137_p139). ووفقاً لما سبق فقد انعكست هذه الصناعة بشكل ايجابي على الدور الخارجي لقطر، فأصبحت مركزا لمبادرات الوساطة والحوار والمساعي الحميدة والمراكز الثقافية والفكرية والرياضية على المستوى الاقليمي والدولي، فقد كان الغاز ركيزة ومحور أساسي للسياسة الخارجية القطرية

(روبرتز،2015،ص2_ص3). وبعد حدوث الحرب على أوكرانيا التي أثرت على توقعات صناعة الغاز الطبيعي المسال بشكل كبير، إذ أدى اندلاع الحرب على أوكرانيا إلى انقطاع إمدادات الغاز من روسيا إلى أغلب الدول الأوروبية، وعلى إثر ذلك سعت الدول الأوروبية إلى تنويع إمدادات طاقاتها ولا سيما الغاز الطبيعي المسال، إذ أدى إلى زيادة الطلب على الغاز الطبيعي المسال ومنافسة المشترين الأوروبيين مع الآسيويين ولاسيما قطر، إذ أثرت الحرب على أمن الطاقة العالمي، لذلك سلطت الحرب الضوء على تنويع امدادات الطاقة والاستثمار في البنية التحتية للغاز الطبيعي المسال لغرض ضمان أمن الطاقة، فضلاً عن التفاعل المعقد ما بين أمن الطاقة والديناميكيات المتطورة لصناعة الغاز الطبيعي المسال والأحداث السياسية، وينبغي التذكير أن الأحداث الجيوسياسية وامن الطاقة تتغير باستمرار، ويمكن أن تكوت استجابة أسواق الطاقة لمثل تلك الأحداث معقدة ومتعددة الأوجه تبعا للحدث السياسي الذي تتواجه. وكذلك أدت الحرب في أوكرانيا إلى زيادة استثمار البنية التحتية للغاز الطبيعي المسال في أوروبا، إذ ترغب الدول في بناء محطات الاستيراد ومراكز التخزين لغرض زيادة وصولها إلى الغاز الطبيعي المسال، فضلاً عن التركيز على المناطق الأكثر استقراراً سياسياً واقتصادياً، وكل ذلك سمح لقطر أن تستثمر موقعها ومواردها وتصبح أكثر نشاطا في الأسواق الأوروبية وعقد العديد من الاتفاقيات مع الدول الأوروبية وفتح طرق تجارية جديدة وزيادة المرونة في استثمار الغاز الطبيعي المسال في الأسواق العالمية، وبذلك أصبحت قطر من أكثر الدول الموردة للغاز الطبيعي وتليها أستراليا والولايات المتحدة (AL_Tamimi,2023,p12_p13).

2_ تعزيز العلاقات الإقليمية: سعت قطر إلى بناء شبكة من العلاقات تشمل جميع المجلات الدبلوماسية والتجارية والاقتصادية والسياحية والعسكرية، فبالنسبة إلى العلاقات القطرية_ الأمريكية، فتعد قطر شريكاً استراتيجياً للويلات المتحدة الأمريكية في المجالات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية ولاسيما بعد تولي الأمير تميم بن حمد الحكم في قطر في العام 2013، والذي كانت لديه رؤية طموحة في تعزيز دور الدبلوماسية القطرية في الشرق الأوسط والعالم، فضلاً عن إدراك طبقة النخبة الحاكمة بأن العلاقات الاستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية ضرورية لضمان أمنها واستقرارها في المنطقة مع الحفاظ على علاقات متوازنة مع جيرانها الإقليميين والعالم. وعلاوة على ذلك تمثل قطر موثوقاً مهماً بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، إذ تتسم تلك العلاقات بالتبادل والحفاظ على المصالح المشتركة سواء على المستوى الدبلوماسي والسياسي المتمثل بعقد مذكرات التعاون والتفاهم في القضايا السياسية الدولية والإقليمية والملفات السياسية المعقدة في الشرق الأوسط والعالم، وكذلك الزيارات الرسمية ومنها زيارة الأمير تميم بن حمد إلى الولايات المتحدة الأمريكية في العام 2022 لغرض عقد لقاء مع الرئيس الأمريكي جو بايدن والتباحث في الملفات السياسية الدولية والإقليمية (AL_Buainain,2023,p78_p83). أما بالنسبة للجانب العسكري فقد استضافت قطر عشرات الآلاف من العسكريين الأمريكيين ومقر القيادة المركزية الأمريكية ومقر القيادة المركزية للقوات الجوية الأمريكية وهي أكبر قاعدة جوية للويلات المتحدة الأمريكية خارج القارة الأمريكية، فضلاً عن الاتفاقيات العسكرية الخاصة بشراء الأسلحة والمعدات العسكرية والأنشطة الدفاعية المتمثلة بالتدريب العسكري والاستخباراتي والأمني ودعم جهود التحالف الدولي في العراق وسوريا لمحاربة تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) (Saidy,2017,p2889). أما على صعيد العلاقات الاقتصادية والتجارية، فقد ازدادت وتطورت بشكل كبير في عهد الأمير تميم بن حمد آل ثاني فتعمل قطر على تصدير الغاز الطبيعي المسال للولايات المتحدة الأمريكية, بالمقابل استثمرت الشركات الأمريكية للبنى التحتية في قطر ولاسيما بناء المطارات والملاعب التي تمثل استثماراً مربحاً للشركات الأمريكية، فضلاً عن استيراد البضائع الأمريكية والتبادل الثقافي والمعرفي والفني (Smith,2015,p21_p22). أما بالنسبة للعلاقات القطرية_ الصينية، فقد تأثرت العلاقات القطرية_ الصينية بمتغيرات الحرب الباردة، وعلاوة على ذلك فقد مرت تلك العلاقات بثلاث مراحل، إذ امتدت المرحلة الأولى (1988_1999)، والتي مثلت أول تبادل دبلوماسي رسمي ما بين البلدين. أما المرحلة الثانية (1999_2014)، والتي تطورت بها العلاقات القطرية_ الصينية بشكل كبير في المجلات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والتجاري والعسكري والأمني والثقافي والفني. وكل ذلك أدى إلى وضع قواعد الشراكة الاستراتيجية الصينية_ القطرية في إطار مشروع الحزام والطريق، والتي تشترك في اتفاقيات تعاون مشتركة مع رؤية قطر الوطنية 2030، وهو ما تجسد في المرحلة الثالثة من العلاقات القطرية_ الصينية (العبودي،2023،ص133_ص136). أما بالنسبة للعلاقات القطرية_ الروسية، تاريخياً ترتبط روسيا بعلاقات وثيقة مع دول الخليج العربي منذ عهد الاتحاد السوفيتي، إذ بدأت العلاقات الثنائية ما بين قطر والاتحاد السوفيتي منذ العام 1988. فالبرغم من تباين المواقف ما بين قطر ورسيا ولاسيما في الأزمة السورية والأزمة الليبية والأزمة الليمنية، غير أن هنالك تعاوناً سياسياً ودبلوماسياً ما بين الدولتين سواء في مجال الزيارات الرسمية والتبادل الدبلوماسي تبادل وعقد اتفاقيات التعاون الثنائي المشترك. وكذلك هنالك تعاون اقتصادي وتجاري واستثماري ولاسيما في مجال الطاقة والاتصالات والتبادل التجاري وتبادل المعلومات والتعاون المالي والمصرفي. فضلاً عن اتفاقيات التعاون العسكري والتقني في مجال الأسلحة والتدريب والمناورات الجوية البحرية وعقد مذكرات التفاهم ما بين وزارتي الدفاع القطرية والروسية (ميلكوميان،2016،ص9_ص15). أما بالنسبة للعلاقات القطرية_ الإسرائيلية، فهنالك علاقات سياسية ودبلوماسية وعسكرية ما بين قطر وإسرائيل وذلك لغرض تحقيق الأهداف القطرية ومنها تعزيز وتطوير العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية وجعل دولة قطر دولة وسيطة ومؤثرة في ساحة التوازنات الإقليمية. وكذلك هنالك تعاون اقتصادي وتجاري ما بين قطر وإسرائيل ولاسيما التعاون في مجال الطاقة ولاسيما الغاز الطبيعي والنفط. فضلاً عن دور دبلوماسيتها الوقائية والناعمة في حل الصراع الفلسطيني_ الإسرائيلي (الطوخلي،2017،ص12_ص14). أما بالنسبة للعلاقات القطرية_ التركية علاقات تاريخية قديمة

تستند على ارث تاريخي وحضاري كبير ومشترك ما بين الدولتين، فضلاً عن علاقات قائمة على أساس التفاهم والحوار والاحترام المتبادل فيما بينهما، ذلك الارث التاريخي عزز على بناء علاقات ثنائية مثالية ووطيدة في المجالات كافة. وقد تطورت العلاقات بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا في العام 2003، ومن ثم ازدادت وتطورت في العام 2010، فعلى صعيد السياسة الخارجية والدبلوماسية فهنالك تعاون وتفاهم ما بين البلدين ولا سيما في القضايا التي تخص المصالح المشتركة أو القضايا ذات الاهتمام المشترك سواء من خلال الدبلوماسية المتعددة الأطراف أو الدبلوماسية الثنائية، إذ إن هنالك بعض القضايا الإقليمية والدولية تحتاج إلى عمل ثنائي متعدد الأطراف وحجم التوافق ما بين الرؤية التركية والقطرية لهذه القضايا ومثال على ذلك الملف الليبي والسوري وغيرها من القضايا (آل شافي،2015،ص7_ ص9). أما على المستوى الاقتصادي والاستثماري فهنالك تعاون وتفاهم ما بين البلدين، فضلاً عن ذلك تطمح تركيا وقطر إلى ترسيخ العلاقات الاقتصادية وزيادة الاستثمارات (الشرقاوي،2019،ص5). فقد بلغ حجم التبادل التجاري ما بين الدولتين بنسبة تقدر بـ1.2 مليار دولار لعام 2023 (سعد الدين،2024/2/20). فضلاً عن التعاون الكبير على المستوى العسكري والثقافي والسياحي (الرنتيسي،2022،ص246_ ص271). اما بالنسبة إلى العلاقات القطرية_ الإيرانية، فقد اتسمت العلاقات القطرية الإيرانية في عهد الشاه رضا بهلوي بالتعاون المشترك وحسن الجوار، فقد بذلت الجهود الإيرانية دوراً كبيراً لغرض حصول قطر على أستقلالها، إذ تعدّ مسائلة استقلال قطر من القضايا المهمة في تاريخ العلاقات القطرية الإيرانية، فضلاً عن ذلك قطر لم تكن لديها أي نزاعات حدودية ومع جوراها الإقليمي ولاسيما ايران. أما بعد الثورة الإسلامية الإيرانية بدأت قطر ترسم ملامح لعلاقتها بالحكومة الإيرانية الجديدة واعترفت بالنظام الإيراني الجديد، إذ تعاملت قطر ببرغماتية عالية وحافظت على التوازن مع الدول المجاورة لها. إذ انتهجت قطر سياسة متوازنة فاتخذت موقف الحياد في الحرب العراقية_ الإيرانية وإيجاد الحلول السلمية لحل الحرب. فقد كانت العلاقات القطرية_ الإيرانية تتسم بالتعاون في المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية والدبلوماسية والاجتماعية والأمنية والعسكرية والثقافية والفنية...الخ. إذ تطمح قطر الى إبراز دورها في المحيط الإقليمي والعالمي والعمل على إنشاء تحالفات متوازنة مع جوارها الإقليمي ولاسيما إيران، وبالوقت نفسه حافظت قطر على علاقاتها مع الغرب ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية. فضلاً عن تلك الأحداث والتحولات العالمية ولاسيما انهيار الاتحاد السوفيتي وأحداث 11 سبتمبر فرضت تلك التحولات على إيران على تغيير سياستها وعلاقاتها مع دول جوارها الإقليمي وذلك استناداً إلى نظرية أمن الخليج الإيرانية المبنية على التعاون في المجالات كافة. ويمكن القول إن العلاقات القطرية الإيرانية علاقات فرضتها المصالح السياسية والاقتصادية المشتركة ما بين البلدين؛ لما لها من تأثير على الأمن والاستقرار الإقليمي لمنطقة الخليج العربي والشرق الأوسط (الجمل،2017،ص479_ص486). كما عملت قطر على بناء وتعزيز العلاقات ما بينها وبين إيران، إذ إن هنالك مصالح مشتركة ما بين قطر وإيران، وتلك المصالح هي التي عززت العلاقات فيما بينهم. إذ تحتاج قطر إلى المجال الجوي والطرق والموانئ الإيرانية لغرض مرور تجارتها وأنشطتها الاقتصادية، فضلاً عن التعاون في مجال تنقيب الغاز في مياه جنوب فارس، وعلى أساس ذلك فقد بذلت قطر جهودها لفرض استضافة المحادثات الأمريكية_ الإيرانية وذلك لغرض إيجاد حل ما بين الطرفين. ولم تتوقف قطر إلى ذلك الحد وإنما بدأت بتقديم الدعم إلى إيران وإلغاء تجميد بعض الأصول الإيرانية، وبالوقت نفسه حافظت قطر على علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية (Iyayi 1,2020,p20_p21). أما بالنسبة للعلاقات القطرية_ المصرية، فاتسمت العلاقات القطرية_ المصرية خلال فترة أربعة عقود بالتقارب تارة والتباعد تارة أخرى، فقد بدأ التعاون السياسي والدبلوماسي ما بين الدولتين في العام 1971 عن طريق تبادل الزيارات الدبلوماسية وعقد مذكرات التفاهم الثنائية، أما بالنسبة للتعاون الاقتصادي والتجاري، فقد عقدت الدولتان العديد من الاتفاقيات التجارية والاقتصادية ولاسيما الاتفاقيات الخاصة بالتصدير والاستيراد والتبادل التجاري والتعاون المالي والمصرفي والتعاون الصحي وصناعة الأدوية والتنمية. أما بالنسبة للتعاون العسكري فترتبط كل من قطر ومصر بالعديد من الاتفاقيات العسكرية سواء في مجال الأسلحة أو تطوير القدرات العسكرية، وكذلك التعاون الأمني والاستخباراتي. فضلاً عن التعاون الثقافي والمعرفي والعلمي (دلول،2016،ص14_ص32). أما بالنسبة للعلاقات القطرية_ السعودية فقد غلب عليها طابع الخلاف المعلن والمخفي والتذبذب، فتارة يغلب عليها الهدوء وتارة أخرى يغلب عليها التوتر؛ وذلك بسبب الموقع الجغرافي ومشكلة ترسيم الحدود. إذ يرجع جذور الخلاف القطري _ السعودي منذ نشأة الدولة السعودية الثالثة، إذ إن هنالك تاريخاً طويلاً من الخلافات السياسية والشخصية والنزاعات الحدودية والقضايا الثنائية الإقليمية والدولية، وقد توترت وأخفقت العلاقات القطرية_ السعودية في عهد الشيخ عبد الله بن جاسم، وذلك بسبب المشاكل الحدودية. كما نجحت السياسة الخارجية القطرية في عهد الشيخ حمد بن خليفة في تحجيم التدخل السعودي على أراضيها، وكل ذلك انعكس على السياسة الخارجية القطرية وعلى مواقفها تجاه المملكة العربية السعودية بعد عام 1992، وبذلك أثر النزاع الحدودي على العلاقات القطرية السعودية (الحمادي،2012،ص491_ ص492). وعند حدوث الأزمة الخليجية عام 2017 قطعت المملكة العربية السعودية علاقاتها مع قطر؛ وذلك بسبب اتهام المملكة العربية السعودية لدولة قطر بأنها تحتضن الجماعات الإرهابية التي تزعزع أمن المنطقة ولا سيما جماعة الإخوان المسلمين وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وتنظيم القاعدة، وفي العام 2021 انتهى الخلاف الخليجي واستأنفت العلاقات الدبلوماسية ما بين قطر والمملكة العربية السعودية (Ahmed,2020,p3358_p3360). أما بالنسبة للعلاقات القطرية_ الإماراتية كونهما دولتين صغيرتين متجاورتين فيغلب على علاقاتهما التوتر والخلاف تارة والتعاون والصداقة تارة أخرى، إذ تمتلك الدولتان طموحاً إقليمياً فضلاً عن ذلك تسعى الدولتان إلى حماية سيادتهما وتوسيع استقلالهما الذاتي لغرض مواجهة إيران والمملكة العربية السعودية. فقد عملت

الدولتان على تطوير سياسة خارجية للتعاون وإدارة العلاقات الدولية الإقليمية. فمنذ نهاية التسعينيات من القرن العشرين بدأت الدولتان بتعزيز سيادتهما، فعملت قطر على تعزيز قوتها السياسية والدبلوماسية لغرض تعزيز دورها كلاعب إقليمي خليجي في المنطقة العربية. أما الإمارات العربية المتحدة فقد عملت على تعزيز قوتها الاقتصادية لغرض تعزيز دورها الاقتصادي في المنطقة العربية، لذلك تعاونت كلتا الدولتين على تحقيق أهدافهما عن طريق تكثيف تعاونهما في مجلس التعاون الخليجي لغرض سد فجوة قوة المملكة العربية السعودية الدولة الخليجية الأكثر نفطا والأكثر عددا من ناحية السكان والقوة العسكرية والاقتصادية وحكامها الأكثر تحفظاً (Miller1,2020,p2_p6). ويمكن توضيح ذلك أن قطر والإمارات عملت على رفض القيود المفروضة عليهما كدولتين صغيرتين وتمكنتا من فرض قدرتهما بالعمل خارج حدود دولهم وتحقيق أقصى قدر من استقلاليتهما وإعادة تشكيل بيئتهما واستقرارهما في الخليج العربي والنظام الدولي (Henrikson,2001,p62_p63). وبعد القطيعة التي حدثت في الأزمة الخليجية في العام 2017، استأنفت العلاقات الدبلوماسية وعادت إلى طبيعتها بعقد اتفاق العلا في العام 2021 لغرض تكثيف التعاون، وتحقيق مصالحهم المشتركة (Henderson,2021). أما بالنسبة للعلاقات القطرية_ البحرينية، بالرغم من وجود نزاعات حدودية وبحرية ما بين الدولتين غير أن ذلك لم يمنع من إقامة علاقات سياسية ودبلوماسية واقتصادية وثقافية. فقد اتسمت العلاقات السياسية والدبلوماسية بالتعاون الوثيق عن طريق عقد مذكرات التفاهم وتبادل الزيارات الدبلوماسية الرسمية والمواقف المشتركة. وكذلك هنالك تعاون اقتصادي وتجاري في المستويات كافة سواء في مجال الاستيراد والتصدير والاستثمار أو تجارة العبور (الترانزيت) أو عقد الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية أو التعاون المالي والمصرفي والمشاريع الاقتصادية المشتركة. فضلاً عن التعاون في مجال التعليم والتربية والصحة (الدليمي،2021،ص156_ص176). أما بالنسبة للعلاقات القطرية_ اليمنية، فقد سعت قطر إلى تطوير علاقاتها مع اليمن منذ العام 1991 من خلال مواقف قطر الداعمة لليمن ولاسيما أزمة اليمن عام 1994، وكذلك الجهود الدبلوماسية القطرية لدعم وحدة اليمن في المؤسسات الدولية والإقليمية الدبلوماسية ومنها مجلس التعاون الخليجي وجامعة الدول العربية والأمم المتحدة، فضلاً عن الزيارات الرسمية وتقديم المساعدات الاقتصادية لليمن، وإقامة الأنشطة الاقتصادية والمشاريع الاستثمارية والتنموية والإعلامية، بالمقابل تقديم الدعم وتكثيف الجهود الدبلوماسية اليمنية خلال الأحداث التي شهدتها قطر في العام 1996. وفي الفترة (2000_2014) قبل ظهور الأزمة اليمنية دعمت قطر دور مجلس التعاون الخليجي والمبادرات السلمية التي تقودها دول الخليج لغرض عرقلة الصراعات الداخلية ومنع تطورها في اليمن. وبعد حدوث الأزمة اليمنية وسيطرة الحوثيين على عاصمة اليمن (صنعاء) قدمت قطر الدعم العسكري واللوجستي لمجلس التعاون الخليجي. وقد كثفت قطر دورها الدبلوماسي في الأزمة اليمنية من خلال الدخول في مبادرة دول مجلس التعاون الخليجي وطالبت بإزاحة الرئيس اليمني علي عبدالله صالح عن الحكم. وبعد تحالف المملكة العربية السعودية مع الإمارات العربية المتحدة تدهورت العلاقات الخليجية مع قطر، وأدت إلى خروج قطر من المبادرة الخليجية. وعلاوة على ذلك بدأت قطر بتكثيف دورها الدبلوماسي وتفعيل مبدأ الحياد في علاقاتها مع الأطراف المحلية والدولية المتنازعة في اليمن عن طريق دعم ومساندة حركات الجماهيرية والإعلامية والجهادية الرافضة للمبادرة الخليجية، وإنشاء علاقات مع حكومة الرئيس اليمني عبد ربه منصور ودعم حركة الإخوان المسلمين وحركة أنصار الله والتحالف مع حزب الإصلاح واستضافة المؤتمرات الإنسانية، فضلاً عن ذلك فقد زودت قطر اليمن بشحنات من الغاز الطبيعي المسال. فضلاً عن ذلك أعادت قطر علاقاتها مع إيران. وبعد إعادة العلاقات القطرية مع دول مجلس التعاون الخليجي في اتفاق قمة العلا في العام 2021 فقد كثفت قطر دور ونشاط دبلوماسيتها الوقائية وتقديم المساعدات الإنسانية لليمن(Yetim,2021) .

المبحث الثالث: فرص وتحديات الوساطة القطرية

أثرت الدبلوماسية الوقائية القطرية دوراً كبيراً في معالجة الأزمات التي تواجه المحيط العربي والإقليمي والعالمي؛ وذلك لامتلاك قطر مؤهلات وخصائص اقتصادية وجغرافية جعلتها وسيطاً مقبولاً ومرغوبا به في المجتمع الدولي، فضلاً عن التدخل المباشر لغرض حل الأزمات والنزاعات لتحقيق الأمن والسلم الدوليين. على الرغم من أن قطر تواجه تحديات داخلية وإقليمية ودولية، غير أن دور الدبلوماسية القطرية ونشاطها المكثف وحضورها المرن والمتزايد يثير العديد من التساؤلات المهمة عن أسباب وفرص نجاح الدبلوماسية القطرية، وسنتناول هذا المبحث فرص وتحديات الوساطة القطرية من خلال تقسيمينا إلى مطلبين، إذ يتناول المطلب الأول الفرص والتحديات من خلال توضيح وبيان الدور القطري في إدارة الأزمات, أما المطلب الثاني فيبين مستقبل الدبلوماسية القطرية.

المطلب الأول: فرص وتحديات الوساطة القطرية

يمكن توضيح فرص وتحديات الوساطة القطرية عن طريق دراسة المواقف القطرية، فقد لعبت الدبلوماسية القطرية دوراً كبيراً في إدارة الازمات، ويمكن توضيحها كالآتي:

أولاً: الفرص

1_ أفغانستان وحركة طالبان: الدور القطري في أفغانستان ليس وليد اللحظة، وإنما يعود لعام 2013، عندما تم افتتاح مكتب لحركة طالبان في الدوحة، والبدء بالمفاوضات غير المباشرة، لغرض إقناع الولايات المتحدة الأمريكية وحركة طالبان بالمفاوضات المباشرة، وعلاوة على ذلك، فقد نجحت

المفاوضات وانتهت باتفاق الدوحة 29 شباط 2020، والذي تضمن انسحاب الجيش الأمريكي من أفغانستان في العام 2021، مقابل تعهدات حركة طالبان ومنها دخول طالبان في مفاوضات سياسية مع حكومة كابل ومنع أي حركة مسلحة من استغلال الأراضي الأفغانية لشن الهجمات على الولايات المتحدة الأمريكية. كما أن سياسة قطر في أفغانستان ترتكز على علاقات متوازنة وودية مع الجميع. وبذلك فقد تمكنت قطر في جعل نفسها وسيطاً مقبولاً يحظى بقبول دولي وأممي وآسيوي مؤثر في استقرار أفغانستان، وعدم عودتها إلى التوتر والخلاف؛ وذلك بسبب الحدود المشتركة ما بين أفغانستان والقوى الآسيوية. كما أن سياسة قطر تجاه أفغانستان تندرج ضمن خطوات دبلوماسية دقيقة بدأت من توفير طاولة الحوار والتفاوض مع حركة طالبان واستخدام المساعي الحميدة لغرض تعزيز وتوطيد الثقة ما بين الولايات المتحدة الأمريكية والأطراف الدولية والإقليمية المنخرطة والمؤثرة في النزاع الأفغاني، فضلاً عن إنشاء ممر جوي لغرض تقديم المساعدات اللوجستية وإجلاء الرعايا الغربيين من كابل عاصمة أفغانستان، وتقديم التجهيزات اللوجستية اللازمة لمطار كابل ومنشآته لغرض تنظيم سير الرحلات الجوية الداخلية والدولية من وإلى مطار أفغانستان (Pashtun,2019,p40_p44).

2_ إدارة المفاوضات السرية ما بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية فنزويلا بشأن أزمة الرهائن: إذ تسعى قطر إلى تعزيز أوراق اعتمادها في مجال الدبلوماسية والوساطة، إذ تمتلك دولة قطر تاريخاً طويلاً في مساعدة الولايات المتحدة الأمريكية بالمفاوضات السرية، ففي أزمة الرهائن (السجناء)، لعبت قطر دور الوسيط المحايد في أزمة الرهائن ما بين الولايات المتحدة الأمريكية وفنزويلا، فلم تقف إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية أو إلى جانب جمهورية فنزويلا، إذ قامت قطر بدور الدولة المحايدة والوسيطة، وذلك لغرض تحسين سمعتها الدولية والاستمرار والمحافظة على دورها الوسيط والمحايد كدولة خليجية مؤثرة في المنطقة العربية والجوار الإقليمي والعالم. وقد نجحت الدبلوماسية القطرية في تبادل السجناء ما بين الولايات المتحدة الأمريكية وفنزويلا، إذ أعلنت وزارة الخارجية القطرية في كانون الأول من العام 2023، بأن دولة قطر نجحت في الوساطة ما بين الولايات المتحدة الأمريكية وفنزويلا لتبادل عدد من السجناء، كما أعلنت جمهورية فنزويلا بأن جلسات الوساطة ما بين الطرفين عقدت بجهود الوساطة القطرية. وكل ذلك يؤكد بأن قطر شريك إقليمي وعالمي يحظى بثقة المجتمع الدولي ويعكس دورها الإيجابي كدولة صانعة للسلام والاستقرار في المنطقة العربية والعالم (Qatar Announces Successful Mediation,2023).

3 _سياسة احتواء الأزمات في لبنان: لعبت الدبلوماسية القطرية دوراً مهماً في لبنان إذ استخدمت قطر سياسة احتواء الأزمات ولا سيما بعد تولي الأمير خليفة بن حمد آل ثاني، إذ قدمت الدوحة كل أنواع الدعم والمساعدات وتقديم أواصر التعاون في مختلف المجالات. كما أبرزت قطر دورها كدولة صانعة للسلام، فعملت على تعديل القرار الدولي (1701) لكي يتوافق مع مصلحة لبنان والذي ينص على وقف إطلاق النار، فضلاً عن تعزيز القدرات اللبنانية ومشاركة كتيبة القوات القطرية مع قوات حفظ السلام (اليونيفيل) في جنوب لبنان، وإعادة إعمار المناطق التي دمرتها الحرب واستضافة المؤتمرات ومنها مؤتمر الحوار الوطني في العام 2008 في الدوحة الذي نتج عنه اتفاق سياسي نص على تشكيل حكومة وطنية في لبنان (Fenton,2011,p120).

4_ الدبلوماسية الناعمة والتنموية: وظفت قطر دبلوماسيتها التنموية الناعمة والمرنة في العديد من القضايا المعقدة والملفات الدولية ولا سيما في غزة_ فلسطين واليمن والسودان وسوريا، إذ بذلت قطر جهداً دبلوماسيا نشطاً لغرض وقف الحرب على غزة، واتخاذ الإجراءات التي تلزم إسرائيل الالتزام بمعايير القانون الدولي الإنساني وتحقيق السلام في المنطقة. وقد كان لقطر دور فاعل ومؤثر في القضية الفلسطينية، عن طريق دبلوماسيتها الوقائية لغرض إجراء التفاوض ما بين إسرائيل وحماس لغرض وقف إطلاق النار وإطلاق سراح المدنيين الفلسطينيين أو الأسرى الإسرائيليين، وتقديم المساعدات الإنسانية والدعم اللوجستي إلى غزة. وكذلك ترى قطر بأن القضية الفلسطينية قضية إنسانية عادلة، وترغب ببقاء القضية والمقاومة الفلسطينية تحت ظل الدائرة العربية، كما تتمسك قطر بقرارها موقف الخاص بفلسطين، والذي يتضمن بحل الدولتين على أساس أن ذلك هو الحل المتفق عليه في قمة بيروت العربية (المبادرة العربية)، وإقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس الشريف. وعلاوة على ذلك، فقد تواصلت قطر مع الدول المؤثرة في النزاع الفلسطيني _ الإسرائيلي، وذلك لغرض الضغط على إسرائيل على الالتزام بمعايير القانون الدولي الإنساني وأحكام الأمم المتحدة والقرارات السياسية السلمية لغرض تحقيق السلام في المنطقة (Mills,2023,). وقد دعمت قطر حركة حماس ولاسيما بعد فوزها في الانتخابات الفلسطينية في العام 2006, وأكدت بأنها تدعم الحركات والأطراف التي يختارها الشعب الفلسطيني، والتي جاءت عن طريق انتخابات حرة نزيهة. وكذلك تقديم الدعم المالي لحركة حماس والعمل على إيجاد مفاوضات ما بين حماس وإسرائيل، ومناصرة حركة حماس أمام البرلمان الأوربي في ستراسبورغ آنذاك. وكذلك رفض إطلاق النار وحصار غزة في الفترة (2008_2009). وعلاوة على ذلك فقد لعبت قطر دوراً كبيراً في دعم المصالحة الوطنية الفلسطينية ما بين حركتي فتح وحماس في العام 2012، وكذلك عقد اتفاقية الدوحة ما بين حركتي فتح وحماس وتقريب وجهات النظر بينهما. وأن الهدف من تلك الاتفاقية هو لغرض إزاحة مصر عن دورها وتأثيرها الكبير في فلسطين. وكذلك دعت قطر إلى عقد مؤتمر القمة العربية في القاهرة في العام 2013، لغرض تحقيق المصالحة ما بين حركتي حماس وحسم ملف المصالحة الفلسطينية. فضلاً عن الدعم القطري لإعادة إعمار غزة وإعمار البنى التحتية، ومعالجة ملف الكهرباء في العام 2014 (الطوخلي،2017،ص67_ص87). وفي الفترة (2018_2020) قدمت قطر الدعم والمساعدة لقطاع

غزة، فضلاً عن تكثيف جهودها الدبلوماسية ولاسيما في الفترة (2022_2024)، فقد أكدت على وقف إطلاق النار وإطلاق سراح الأسرى الإسرائيليين وفرض الهدنة وإعادة دورها كوسيط مؤثر في محادثات وقف إطلاق النار في غزة (ديفيز،2024/4/18). أما اليمن فقد بذلت قطر جهودها الدبلوماسية في العام 2014، وسعت إلى إيجاد الحلول للخلاف القائم ما بين الحوثيين وحكومة اليمن برئاسة علي عبد الله صالح، ودعت إلى وقف إطلاق النار وتوقيع اتفاق سلام في الدوحة في العام 2008، فضلاً عن تقديم المساعدات والدعم اللوجستي وإعادة إعمار منطقة صعدة في شمال اليمن مركز الحوثيين، وبالرغم ما حققته الوساطة القطرية من نتائج إيجابية غير أن تلك المساعي الحميدة والوساطة قد تعثرت؛ بسبب وجود بعض المعوقات التي عرقلت مسيرة الوساطة القطرية (Ulrichsen,2013,p2). أما السودان؛ فقد بدأت الجهود الدبلوماسية القطرية في السودان في العام 2006 وأعلنت بشكل رسمي بعام 2008، وذلك بعد دخول قطر عضو غير دائم في مجلس الأمن وبعد اتفاق أديس بابا في العام 2004 واتفاق أبوجا في عام 2006، إذ بذلت قطر جهودها في التعاون مع وسطاء الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، وكذلك قامت قطر بعملية تعزيز وتقديم الدعم الدولي في عواصم الدول الدائمة العضوية وعواصم الدول الأفريقية والمنظمات الدولية. وكل ذلك أدى إلى عقد وثيقة أو اتفاقية الدوحة للسلام في العام 2011، والتي مثلت خطوة مهمة في إنهاء الصراع في السودان، وذلك لغرض تحقيق السلام في دارفور، فضلاً عن ذلك، تمثل قطر شريكاً اقتصادياً للسودان. وعلاوة على ذلك، أن جهود الوساطة القطرية في السودان لا تزال مستمرة، فقد تمت الموافقة على اعتماد استراتيجية (إعادة إعمار وتنمية دارفور للأعوام 2013_2019)، ومن ثم يمكن القول إن قطر استطاعت أن تثبت نفسها كوسيط محايد يحظى بالثقة وذلك لغرض تحقيق السلام بالمنطقة (AL_Nasser,2017,p4_p6). أما بالنسبة للدور القطري في سوريا فبعد حدوث الأزمة السورية لعبت قطر دوراً مهماً في دعم الحركات المسلحة والمعارضة للنظام السوري وذلك لأسباب أهمها عدم موافقة النظام السوري على مد أنبوب الغاز القطري إلى أوربا بسبب ضغط روسيا على النظام السوري. وعلاوة على ذلك بذلت قطر جهودها السياسية والدبلوماسية لعزل النظام السوري دولياً وعربياً، وكذلك تقديم الدعم العسكري للحركات المسلحة ولاسيما الأسلحة والدعم المالي، فضلاً عن الدعم الإعلامي المتمثل بالتغطية الإعلامية للحركات المعارضة للنظام السوري (بن موسى،2023،ص115_ص118).

ثانياً: التحديات

1_ العلاقات الدبلوماسية القطرية مع الجهات الفاعلة غير الحكومية ولاسيما حركة الإخوان المسلمين، من أهم وأكبر التحديات التي تواجهها قطر في علاقاتها مع دول الخليج العربي ولاسيما الدولتين المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، والذي يعد السبب الرئيسي لاندلاع الأزمة الخليجية. فضلاً عن ذلك ملف الإخوان المسلمين من أهم الملفات والأوراق الضاغطة التي تستخدمها قطر ضد دول الخليج لغرض تحقيق مصالحها. وكل ذلك يؤدي إلى عرقلة دور الدبلوماسية القطرية، إذن لابد لقطر بأن تسعى إلى إعادة تنظيم علاقاتها مع حركة الإخوان المسلمين بشكل يضمن عدم توتر العلاقات ما بين قطر ودول الخليج العربي (Robert,2013,p2). وكذلك العلاقات القطرية مع الحوثيين (حركة أنصار الله) وحزب الإصلاح (الإخوان المسلمين في اليمن)، والحركات الجهادية والدينية المتواجدة في اليمن، ومن ثم تلك العلاقات ستؤثر وتنعكس سلبياً على الدبلوماسية القطرية. وكذلك العلاقات القطرية مع حماس التي تمثل من أهم الإشكاليات التي تواجه الدبلوماسية القطرية، إذ إن العلاقات القطرية مع حماس لم تكن وليدة اللحظة وانما تمتد إلى عهد الشيخ حمد بن خليفة والشيخ حمد بن جاسم، اللذين اعتمدا سياسة التدخل المباشر في الصراع الفلسطيني_ الإسرائيلي وذلك لغرض تحقيق الأهداف القطرية في الحصول على مكانة دولية وإقليمية وجعل قطر قوة إقليمية مؤثرة متماثلة للمملكة العربية السعودية ذات الثقل السياسي والاقتصادي والديني، وكل ذلك سيؤثر بشكل سلبي على علاقات قطر مع الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، ومن ثم سيعرقل دور دبلوماسية الوساطة القطرية (Blanchard,2011,p3_p4).

2 _العلاقات القطرية مع ايران، إذ تبنت قطر سياسة التعامل مع إيران في المجالات كافة استناداً على عدة مبادئ وأهمها التعاون في مجال الطاقة ولاسيما الغاز الطبيعي والتجارة والاستثمار، وكذلك عقد مذكرات التعاون والتفاهم المشتركة، فضلاً عن خشية قطر من حدوث صراع إقليمي أو دولي على إيران ومن ثم سيؤدي ذلك إلى الهجوم على المنشآت والمصالح الأمريكية في قطر، لذلك عملت قطر على تعزيز علاقاتها مع إيران، وكل ذلك سيترك تأثيراً سلبياً على العلاقات القطرية مع الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، ومن ثم سيؤثر على دبلوماسية الوساطة القطرية(Blanchard,2011,p5).

3_ بالرغم من الدعم القطري للحركات المسلحة في ليبيا غير أنها تواجه تحديات متمثلة بمعارضة كل من مصر والإمارات العربية المتحدة للتدخل القطري في ليبيا. فمنذ بدأ الأزمة الليبية وقفت قطر إلى جانب المملكة المتحدة وفرنسا، وعملت على تعزيز الدعم الدولي والعربي وفرض منطقة الحظر الجوي وتعليق عضوية ليبيا في الجامعة العربية، والمشاركة في مؤتمر لندن في العام 29/3/2011 لغرض إنهاء الأزمة الليبية. وكذلك تقديم الدعم العسكري ولاسيما توفير الأسلحة والمعدات العسكرية والتدريب، فضلاً عن تقديم الدعم المالي والتغطية الإعلامية للحركات المسلحة في ليبيا. وفي الوقت نفسه حافظت قطر على الاتفاقيات الاقتصادية والاستثمارية التي عقدتها مع النظام الليبي السابق برئاسة معمر القذافي، فضلاً عن ذلك دعمت قطر الاتفاقيات السياسية الليبية والمجلس الرئاسي الليبي وحكومة الوفاق التي تشكلت عن طريق الأمم المتحدة في العام 2016. وكذلك دعم مؤتمر المصالحة الوطنية الليبية وتقديم المساعدات الإنسانية ووقف إطلاق النار. وكل ذلك أثار حفيظة كل من مصر والإمارات العربية المتحدة ووذلك لخشيتهم من بروز قطر كقوة عربية مؤثرة في الأزمة الليبية. ومن ثم فإن ذلك يمثل تحدي للدبلوماسية القطرية (دلول,2016،ص146_ص151).

المطلب الثاني: مستقبل الدبلوماسية القطرية

يبدو أن قطر ستستمر بدبلوماسيتها الناعمة ونهج المساعي الحميدة والحوار الإيجابي والتفاوض، وستحافظ على مواقفها السلمية والحيادية في الأزمات ودعم التحولات في البلدان كافة، ودولة صانعة للسلام في المنطقة العربية والعالم وذلك استنادا لأحكام الأمم المتحدة والقانون الدولي والقرارات السياسية السلمية. بالرغم من أن الدبلوماسية القطرية لا تخلى من التناقضات مثلها كمثل دبلوماسية أي دولة بالعالم. بالوقت نفسه تطمح قطر بأن تصبح كقوة خليجية مؤثرة ومماثلة للمملكة العربية السعودية في القرار السياسي العربي وقوة إقليمية مؤثرة في الشرق الأوسط ومتوازنة لإيران وتركيا من ناحية القوة في ظل عالم التوازنات الاستراتيجية. فضلاً عن ذلك ستستمر قطر بدعم الحركات الفاعلة غير الرسمية ولاسيما الإخوان المسلمين، وكل ذلك سيشكل تحدي لوساطتها الدبلوماسية (Salem،2012،p10).

الخاتمة

يبدو: أن قطر نجحت في لعب دور محوري في الشرق الأوسط والمنطقة العربية والعالم أجمع؛ وذلك لامتلاك قطر سياسة خارجية وأدوات تأثير على القضايا الإقليمية والعالمية، فضلا عن دبلوماسية نشطة وناعمة قادرة على التأثير على الأطراف المتنازعة ولاسم قضية فلسطين وغزة وملف السجناء ما بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية فنزويلا. كما انتهجت قطر استراتيجية جمع الحلفاء وسياسة تصفير الأزمات وقدرتها على الحد من الأزمات الدولية ولا سيما ملف إيران. فضلا عن ذلك، أن جهود دبلوماسية الوساطة القطرية جزء لا يتجزأ من استراتيجية الدولة في بناء جسور الثقة والتواصل الدولي وتحقيق التقارب الإقليمي وبناء الشراكات الاقتصادية الإقليمية وتعزيز التعايش السلمي والسلام ما بين الدول وتعزيز الحوار والوساطة وتقديم المساعدات وحل النزاعات الدولية وفقا لقواعد وأحكام الأمم المتحدة والقانون الدولي والقرارات السياسية السلمية، وعلاوة على ذلك استندت الاستراتيجية القطرية على الحياد والحوار الإيجابي والمرونة والشراكة والثقة، مما انعكس ذلك بشكل إيجابي على قطر والمنطقة العربية وجعل منها دولة مقبولة في العالم.

الاستنتاجات

1_ نجحت قطر في بناء التقارب الإقليمي وتحقيق المصلحة الإقليمية المشتركة وبناء الشراكات الاقتصادية ولاسيما مع تركيا والإمارات العربية المتحدة والسعودية ومصر.

2_ استطاعت قطر تأمين أسواق الطاقة العالمية واستقرارها بعد الأزمة الأوكرانية، إذ إن اندلاع الحرب على أوكرانيا أدى إلى انقطاع امدادات الغاز من روسيا إلى أغلب الدول الأوروبية، وبذلك استثمرت قطر موقعها ومواردها لغرض تحقيق التقارب التجاري وزيادة المرونة وتصدير الغاز الطبيعي المسال إلى الأسواق الأوروبية واستثماره في الأسواق العالمية، وعقد الاتفاقيات مع الدول الأوروبية.

3_ نجاح جهود الدبلوماسية القطرية في تعزيز العلاقات الإقليمية والمفاوضات مع الأطراف المتنازعة ولاسيما المفاوضات القطرية في الملف النووي الإيراني وفتح الاتصالات الهاتفية وتعزيز الحوار ما بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران.

4_ نجاح جهود الدبلوماسية القطرية في إدارة الأزمات الدولية وتحقيق السلام ولاسيما في السودان ودارفور واليمن، ووقف إطلاق النار وإجراء المفاوضات وتقديم المساعدات إلى فلسطين وغزة.

5_ النتائج الإيجابية التي حققتها وساطتها السرية لإدارة المفاوضات ما بين جمهورية فنزويلا والولايات المتحدة الأمريكية، كذلك سياسة احتواء الأزمات ولاسيما في لبنان وأفغانستان وسوريا وليبيا وباقي الأزمات.

6_ الظروف الدولية ما بعد الحرب الباردة وأحداث 11 سبتمبر من العام 2001، وحدوث أزمات الربيع العربي في الشرق الأوسط والمنطقة العربية، كل ذلك أدى إلى بروز قطر كدولة وسيطة وإبراز دورها الدبلوماسي في حل الأزمات.

المصادروالمراجع

حمدان، ن. (2003). *الوساطة في الخلافات العربية المعاصرة*، ط1، بيروت، ترجمة: سمير كرم، مركز دراسات الوحدة العربية.

2_ الخزرجي، ث. (2005). *العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية وإدارة الازمات*، الأردن، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.

3_ الرنتيسي، م. (2022). *العلاقات التركية القطرية في ظل التوازنات الاقليمية*، تركيا، مركز سيتا للدراسات.

4_ الشامي، ع. ح. (2007). *الدبلوماسية نشأتها وتطورها وقواعدها ونظام الحصانات والامتيازات الدبلوماسية*، ط 3، الأردن، دار الثقافة للنشر والتوزيع.

5_ عبدالله، ج. (2014). *السياسة الخارجية لدولة قطر 1995 _ 2013 دوافعها واستراتيجيتها*، ط1، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون.

6_ العطية، ع. (1995). *القانون الدولي العام*، بغداد، دار الحكمة للطباعة والنشر.

7_ القاضي، خ. (2002). *موسوعة التحكيم التجاري الدولي*، ط 1، مصر، دار الشروق.

1_ روبرتز، د. (2015). *قطر تواجه الواقع الجديد لاسواق الطاقة العالمية*، معهد دول الخليج العربية لبناء جسور الثقة، واشنطن.

2_الشرقاوي، ط. (2019). العلاقات التركية القطرية اعتماد متبادل وفرص سانحة، مركز الجزيرة للدراسات، قطر.

3_ ميلكوميان، إ. (2016). *العلاقات الروسية الخليجية: البناء على ماضٍ إشكالي*، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر.

4_ أولريكس، ك. (2014). *قطر والربيع العربي الدوافع السياسية والمضاعفات الإقليمية*، مقال تحليلي، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، واشنطن.

5_ سعد الدين، أ. (2024). *1.2 مليار دولار التبادل التجاري بين قطر وتركيا في عام 2023*، جريدة العربي الجديد، الدوحة.

1_ الشافي، س. (2015). *قطر تركيا نموذج فريد من للعلاقات الثنائية الاقليمية*، رؤية تركية، 15، تركيا.

2_ بن موسى، و. (2023). قراءة في توجهات الدولة القطرية من الازمة السورية 2011_2018، *المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث*، 4(7)، فلسطين.

3_ الجمل، م. (2017). مراحل تطور العلاقات القطرية الإيرانية. *المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية*، 8(2)، جامعة قناة السويس، مصر.

4_ الحمادي، ب. س. (2012). السياسة القطرية تجاه النزاع الحدودي مع المملكة العربية السعودية 1913 _ 1993. *مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية*، 48(2)، الجامعة الأردنية، الأردن.

5_ خوالدة، ر. (2021). ماهية التحكيم الدولي وتمييزه عن غيره من وسائل تسوية المنازعات الدولية، *المجلة القانونية*، 9(16)، مصر.

6_ سليمان، ك. (2022). العلاقات الخارجية لأسرة آل ثاني في مرحلة تأسيس دولة قطر (1878_1949). *مجلة جامعة ديالى*، العراق.

7_ العبدالله، ي. (2022). الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني وتطور قطر الحديثة قبل توليه الحكم وحتى عام 1995. *مجلة وقائع تاريخية*، 2019(2).

8_ العبودي، ن. (2023). العلاقات الصينية القطرية من نبذ الاعتراف إلى الشراكة الاستراتيجية في إطار مبادرة الحزام والطريق 1988_2022، *مجلة جامعة كامبريدج للبحوث العلمية*، (28)، البحرين.

9_ محمد، ق. (2021). ظروف تطور الدبلوماسية والقواعد المنظمة لها. *مجلة الدراسات والبحوث القانونية*، 6(6)، الجزائر.

10_ نجم، و. (2021). الدبلوماسية وفن التفاوض السياسي. *مجلة حمورابي للدراسات*، (39)، جامعة البصرة، العراق.

1_ أزم، ح. (2014). *العلاقات الدولية والأطراف الفاعلة في المجتمع الدولي*، جامعة الحسن الأول بسطات، المغرب.

2_ جمال، ج. (2021). *القيمة القانونية الدولية لمعاهدة وستفاليا*، رسالة ماجستير منشورة الكترونياً، جامعة زيان عاشور _الجلفة، الجزائر.

3_ دلول، إ. (2016). *العلاقات المصرية _القطرية في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية (2011_2016)*، رسالة ماجستير منشورة الكترونياً، جامعة الأقصى، فلسطين.

4_ الدليمي، ي. (2021). *العلاقات البحرينية _القطرية 1937_1981*، أطروحة دكتوراة، جامعة الانبار، العراق.

5_ الطوخلي، ج. (2017). *العلاقات القطرية الإسرائيلية وأثرها على القضية الفلسطينية (1996_2017)*. رسالة ماجستير منشورة إلكترونياً، جامعة الازهر، غزة.

6_ عبدالله، م. (2012). *دور قناة الجزيرة الفضائية في إحداث التغيير السياسي في الوطن العربي الثورة المصرية إنموذجاً*. أطروحة دكتوراة منشورة الكترونياً، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

7_ عزاوي، ح. (2016). *أصول الدبلوماسية في الإسلام دراسة مقارنة بالقانون الوضعي*، رسالة ماجستير منشورة إلكترونياً، جامعة غرداية، الجزائر.

8_ عمران، و. (2014). *الوسائل المنظمة للعلاقات الخارجية التمثيل الخارجي والمعاهدات*، رسالة ماجستير منشورة إلكترونياً، جامعة قسنطينة1، الجزائر.

9_ نتيل، ر. (2014). *الدبلوماسية وفن التفاوض وأثرهما على اتخاذ القرار السياسي*، جامعة الأزهر، مصر.

ديفيز، ج. (2024/4/18). *قطر تعيد تقييم دورها كوسيط في محادثات إطلاق النار في غزة*، بي بي سي عربي، متوفر في الموقع الإلكتروني: https://search.app/7no7XgREdDAodYSu5

References

Abi-Aad, N. (1998, April 21). Natural gas (reserves, development & production) in Qatar. *Observatoire Méditerranéen de l'Énergie, Oil, Gas & Petrochemicals in Qatar*, Doha.

Ahmed, N. (2020). Saudi-Qatar relations: A study of conflict and cooperation. *Journal of Critical Reviews, 9*(1), xx-xx.

Al-Buainain, M. (2023). The influence of American foreign policy on Qatar's external behavior. *Alexandria University Journal, 8*(16), xx-xx.

Al-Nasser, A. A. A. (2017). The Qatari efforts to resolve the armed conflict in Darfur. *International Journal of Sudanese Research, 7*(1), xx-xx.

Al-Tamimi, N. (n.d.). Qatar's LNG between the Ukraine war and renewable prospects and challenges. *Global Institute for Strategic Research*.

Assefa, H. (2008). *Mediation of civil wars: Approaches and strategies: The Sudan conflict*. Westview Press; Routledge Taylor & Francis Group.

Bercovitch, J. (1991). International mediation. *Journal of Peace Research, 28*(1), xx-xx.

Bercovitch, J., & Rubin, J. Z. (1992). *Mediation in international relations: Multiple approaches to conflict management*. Society for the Psychological Study of Social Issues; St. Martin's Press.

Blanchard, C. C. M. (2011). Qatar: Background and U.S. relations. *Congressional Research Service*, CRS Report for Congress, xx-xx.

Cohen, R. (1996). Cultural aspects of international mediation in resolving international conflict. In J. Bercovitch (Ed.), *The theory and practice of mediation: Studies in international politics* (pp. xx-xx). Lynne Rienner Publishers.

Dargin, J. (2007). Qatar's natural gas: The foreign-policy driver. *Middle East Policy, 14*(3), xx-xx.

Darwin, H. G. (1972). Methods of peaceful settlement. In H. Waldock (Ed.), *International disputes: The legal aspects* (pp. xx-xx). Europa Publications.

Fenton, A., & Momani, B. (2011, September 29). Qatar and expanded contours of small-state diplomacy. *Routledge, University of Waterloo, Center for International Governance*.

Henderson, S. (2021, January 5). The end of the Gulf crisis is big news: But Middle East sands always shift. *The Washington Institute for Near East Policy: Policy Analysis Articles*.

Henrikson, A. K. (2001, December 1). A coming 'Magnesian age'? Small states, the global system, and the international community. *Geopolitics, 6*(1), 1–xx.

Hopmann, T. P. (1996). The negotiation process and the resolution of international conflict. University of South Carolina Press.

Ikle, F. C. (1964). *How nations negotiate*. Harvard University Press.

Iyayi, I. O., Salihu, B., & Adigun, O. W. (2020, September). Iran-Qatar relations and the Gulf regional crisis. *Crawford Journal of Business & Social Sciences (CJBASS), X*(1), xx-xx.

Miller, R., & Verhoeven, H. (2020, May 20). Overcoming smallness: Qatar, the United Arab Emirates, and strategic realignment in the Gulf. *International Politics, 57*(xx), xx-xx.

Mills, A. (2023, December 1). How Qatar's assertive diplomacy won a break in the Gaza war. *Reuters*. https://www.reuters.com/world/middle-east/how-qatar-swayed-israel-hamas-make-truce-work-2023-11-30/

Pashtun, N. (2019). Contextualizing Qatar's role and relevance in Afghanistan's quest for peace. *Afghanistan Women and Public Policy Journal, 5*, xx-xx.

Qatar announces successful mediation between U.S. and the Bolivarian Republic of Venezuela on prisoner swap deal. (2023, December 21). *Ministry of Foreign Affairs*. https://www.mofa.gov.qa/en/all-mofa-news/details/1445/06/08/qatar-announces-successful-mediation-between-us-and-bolivarian-republic-of-venezuela-on-prisoner-swap-deal

Roberts, D. (2013, September). Qatar's international relations under Emir Tamim. *Norwegian Peacebuilding Resource Centre (NOREF), Policy Brief*.

Saidy, B. (2017). Qatari-U.S. military relations: Context, evolution, and prospects. *Contemporary Arab Affairs, 10*(2), xx-xx.

Salem, P., & de Zeeuw, H. (2012, December 31). Qatari foreign policy: The changing dynamics of an outsized role. *Moyen-Orient*.

Smith, D. S. (2015). U.S.-Qatar relations: Realizing the full potential of a growing strategic partnership. https://ciaotest.cc.columbia.edu/journals/ambrev/ambrev1484/f_0033949_27652

Ulrichsen, K. C. (2013, February). Qatar's mediation initiatives. *Norwegian Peacebuilding Resource Center (NOREF), Policy Brief*, xx-xx.

Yetim, M. (2021, September 30). Qatar’s possible return to Yemen. *Menaffairs*.

Zartman, I. W. (1995). Dynamic negotiations in internal conflicts. In W. Zartman (Ed.), *Elusive peace: Negotiation and an end to civil wars* (pp. xx-xx). Brookings Institution.